

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأربعاء الموافق 27 يونيو 2018

إسْتِجْوَاب

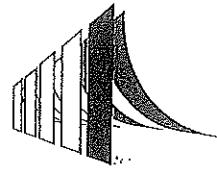
مُوجَهٌ إِلَى سُموِّ رَئِيسِ مَجْلِسِ الْوُزْرَاوِ

قال الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعُدْلِ، إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ بِمَا يَعْمَلُونَ) إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَيِّئًا بَصِيرًا الآية (58) سورة النساء.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتٍ رَوْجَهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)) متفق عليه.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ما بعثت الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان ، بطانة تأمره بالمعروف وتحرضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحرضه عليه، والمعصوم من عصم الله)) رواه البخاري

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الدِّينُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثَةٌ قَلَنَا مِنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ وَلِكُتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامِمِهِمْ) رواه مسلم .
فَاللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْبَطَانَةِ الَّتِي تَأْمِرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْرِمُ عَلَيْهِ وَتَنْهَى عَنِ الشَّرِّ وَتَحْلِمُ مِنْهُ .



أعظم أبواب النصيحة تذكير وتنبيه من ولاه الله شأننا من شؤون المسلمين قليلاً كان أو كثيراً وتزداد النصيحة حتمية ووجوباً إذا كان المسؤول في منصب يعني بسياسة الدولة وإدارتها بكل مؤسساتها، وأفرادها، ومقناتها.

نصت المادة (7) من الدستور : العدل والحرية والمساواة دعامتان المجتمع ، والتعاون والتراحم صلة وثيق بين المواطنين .

نصت المادة (8) من الدستور : تصون الدولة دعامتان المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين .

نصت المادة (17) من الدستور : للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن .

نصت المادة (20) من الدستور : الاقتصاد الوطني أساس العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون .

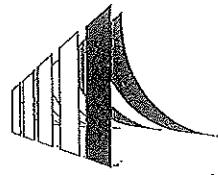
انطلاقاً مما سبق ومع كامل احترامنا لشخص سمو رئيس مجلس الوزراء وتقديرنا لمكانته إلا أننا هنا بآذن الله في مقام النهج وليس النفع لمن ولاه الله أمر قيادة الحكومة حرصاً منا على المصلحة العامة واعذاراً إلى الله الذي أمرنا بقول الحق بالحكمة والموعظة الحسنة ، عن أبي الوليد عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: ((يا يقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثره علينا، وعلى أن لا نزارع الأئم أهله إلا أن ترزاً كفراً بواحداً عندكم من الله تعالى فيه برهان، وعلى أن نقول بالحق لياماً كثناً لا نخاف في الله لفمة لائم)) متفق عليه .

والتزاماً بالقسم الذي أديناه قبل ممارسة مهامنا الدستورية واداء للأمانة التي حملنا إياها الشعب الكويتي الكريم بالذود عن مصالحه وأمواله نتوجه بهذا الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته .

المحور الأول

هدم دولة المؤسسات وتمكين المتنفذين بدون وجه حق من الاستيلاء على مرافق الدولة والخاصل في قضية الإيداعات

اصبح ازدياد الفساد وتفشييه ظاهرة ماثلة للعيان تغلقت في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها ونخر السوس في قواuderها حتى هبط بالكويت إلى الدركة (85) في مستنقع الفساد العالمي ، كل ذلك بسبب تفاسع الحكومة عن القيام بالواجبات المناطة بها و أداء المهام الموكلة إليها للحفاظ على مؤسسات الدولة وصونها من عبث العابثين واستغلال المنتفعين ، حتى خدت الكويت التي كانت سباقة في كل ميادين التطور أحذة زمام المبادرة والريادة في كل مسارات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، خدت كياناً ظاهره دولة ذات مؤسسات وحققتها كيان يشبه الدولة هش البنيان ضعيف الأركان إن لم نتداركه بالتشخيص الصحيح والعلاج الناجح فلن نقوى كويتنا على مواجهة التحديات والأخطار المحيطة بنا ، ولعل تقارير ديوان المحاسبة تدل دلالة واضحة على ما أسلفنا من بيان لما آلت إليه سياسات الحكومة الخاطئة في إدارة الدولة.



المحور الثاني

غياب العدل عند التطبيق للقوانين والكيل بمكيالين عند التعامل مع المواطنين

إن العدل أساس الملك به قامت السماوات والأرض والله عدل يحب العدل ويأمر به وحرم الظلم عن نفسه ونهى عنه ، قال تعالى ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)).

وقال تعالى في الحديث القدسي ((يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محر ما فلا تظلموا)) .

ولقد بينت شريعتنا أن من أهم أسباب هلاك الأمم عدم المساواة بتطبيق القوانين والتفريق بين المواطنين على أساس المكانة الاجتماعية أو المنزلة الاقتصادية أو الوجهة الشخصية.

قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقُوا فِيهِمْ الشَّرِيفَ تَرْكُوهُ، وَإِذَا سَرَقُوا فِيهِمْ الْمُضِيَّفَ أَقْلَمُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ)) رواه البخاري.

وأقامت الحكومة يشهد شهادة واضحة على التناقض الصارخ في القرارات حيث قامت الحكومة بتحويل الكثير من المغاربة و الشباب إلى النيابة و سجنهم بسبب اتهامهم بإضرار سمعة ومصالح الدولة في حين تغض الطرف على نفس التهم عن بعض المتنفذين وبعض ممن يملك وسائل للإعلام بأقوال اشترى و أشد و أضر على الكويت ومصالحها و أمنها و استقرارها و صرولاً في بعض الأحيان إلى الطعن في مقام الإمارة وسمو الأمير والحكومة لم تحرك أي ساكن .

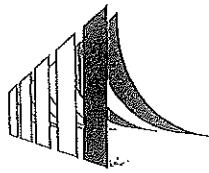
المحور الثالث

التعدي على الدستور وحقوق المواطن بسحب الجنسية وسجن نواب الأمة والتعدي على حقوق الإنسان

وذلك من خلال الظلم الذي وقع قبل سنوات على مواطنين كويتيين تم سحب جنسيتهم ظلماً وبدون وجه حق وذلك لأسباب سياسية معروفة لدى الجميع.

كما قالت الحكومة بالتعدي على الدستور ونواب مجلس الأمة وذلك من خلال إلقاء القبض عليهم وتقييد حريتهم وسجنهما وعدم تطبيق المادة (111) من الدستور (لا يجوز اثناء دور الانعقاد ، في غير حالة الجرم المشهود ، أن تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس ويتعين إخطار المجلس بما قد يتتخذ من إجراءات جزائية اثناء انعقاده على النحو السابق كما يجب اخطاره دواماً في أول اجتماع له بأي إجراء يتخذ في غيبته ضد أي عضو من أعضائه ، وفي جميع الأحوال اذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الاذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه اعتبار ذلك بمثابة اذن).

وجاء في المادة 23 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (ليس للعضو أن ينزل عن الحصانة النيابية من غير إذن المجلس).



المحور الرابع

عدم إتخاذ الخطوات اللازمة لعلاج الملاحظات في الاستجابات السابقة

قال تعالى ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَفَقُوا بِالْعَهْدِ)) و قال تعالى ((قَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْغَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا)) و قال تعالى ((قَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدُوكُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَؤْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْنَا عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ)) .

تم تقديم استجوابين سابقين لسمو رئيس مجلس الوزراء تم من خلالهما بيان الكثير من الملاحظات الجوهرية المهمة التي تشير إلى مكامن الخلل في أداء الحكومة وخطورة استمرار النهج في الكثير من السياسات التي تخذلها ، ثم بناء على هذين الاستجوابين جاء التعهد من قبل الحكومة لتجاوز هذه السلبيات ووضع حد لهذه التجاوزات و الححلول لكافة الإشكالات التي تم بيانها في الاستجوابين ولكن مع الأسف الشديد و إلى اليوم لا جديد ، فالملاحظات زادت و المخالفات كثرت و التجاوزات كبرت ، فهل كانت الوعود مجرد إبر تخيير لإسكات صيحات النذير المتكرر من قبل نواب الأمة ، وهل الحكومة لم تكن جادة عندما وعدت الوعود و سطّرت العهود .

ونسأل الله أن يحفظ الكويت وشعبها وأميرها من كل مكروه .

مقدمو الاستجواب

النائب

شعيب شباب الموىزري

النائب

محمد بران المطير